

وخدمات الانترنت،
وبعض خدمات اتصالات أخرى
دون استعمال الترددات اللاسلكية

في الجمهورية اللبنانية

صادر عن
الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان
عملاً بقانون الاتصالات رقم ٤٣١/٢٠٠٢

يعنى إلى

شركة اونت بلس ش.م.م.
(Onet Plus S.A.R.L)
 بتاريخ ٥ نيسان ٢٠٠٨

المحتويات

- ١ - تعريف المصطلحات والعبارات
- ٢ - مدة الترخيص المؤقت
- ٣ - الخدمات المرخصة
- ٤ - [متروك فارغ عدما]
- ٥ - التجهيزات المرخصة
- ٦ - الرسوم والبدلات
- ٧ - تعديل الترخيص
- ٨ - إنهاء الترخيص
- ٩ - استمرارية الخدمة
- ١٠ - تعليق الترخيص المؤقت، [نهاية]
الغرامات والعقوبات
- ١١ - الاستثناءات والموانع

(الهيئة) هي صاحبة الصلاحية في تنظيم
قطاع الاتصالات في لبنان وإصدار
ترخيص تقديم خدمات اتصالات وفق
المادة التاسعة عشرة من قانون
الاتصالات رقم ٤٣١،

وحيث أن الهيئة هي صاحبة الصلاحية
لإدارة حيز الترددات اللاسلكية في لبنان
وتوزيعها ومراقبة استخدامها وفق المادة
الخامسة عشرة من قانون الاتصالات رقم
٤٣١،

و بما أن الهيئة تعمل على إصدار
المخطط الوطني لتوزيع الترددات بما
يتناصف مع المعايير الصادرة عن الإتحاد
الدولي للاتصالات (ITU)، وعلى وضع
إجراءات جديدة لمنع تراخيص تقديم
خدمات اتصالات وفق المادة التاسعة
عشرة من قانون الاتصالات،

لذلك، قررت الهيئة خلال اجتماعها
 بتاريخ ٣/٤/٢٠٠٨ منح شركة اونت بلس
ش.م.م ترخيصاً مؤقتاً لتقديم خدمات نقل
المعلومات وخدمات الانترنت وبعض
خدمات الاتصالات الأخرى، بغية تأمين
استمرارية عملها لحين إصدار المخطط
الوطني للتترددات وإصدار تراخيص
جديدة.

الجمهورية اللبنانية

الهيئة المنظمة للاتصالات

ترخيص مؤقت

لتقديم خدمات نقل المعلومات،

٢ - المساهمات في الخدمة الشاملة

يتوجب على المرخص له تسديد
المساهمات في أي مناديق للوصول/
للخدمة الشاملة التي قد تنشئها الهيئة
وتديرها، وذلك وفق المبالغ وفي المواجه
التي تنشرها الهيئة من وقت إلى آخر وفق
المادة ٢٦ من قانون الاتصالات.

٣ - تعديل الرسوم والبدلات

٣.١ - يمكن للهيئة أن تخفض أو ترفع
قيمة الرسوم والبدلات المتوجب دفعها
والمنصوص عليها في هذا الملحق وفقاً
لبنود هذا الترخيص المؤقت ووفقاً
للنصوص التشريعية لقطاع الاتصالات.

٣.٢ - موف تتضمن التراخيص
الجديدة بدلات ترخيص وأو بدلات
ومبالغ أخرى بالإضافة إلى وأو بدل من
ذلك المترتبة بموجب هذا الترخيص
المؤقت خلال منه.

قرار رقم ٢٣٨/٢٢

إصدار ترخيص مؤقت

بناء على قانون الاتصالات رقم ٤٣١
 بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٢،

بناء على المرسوم رقم ١٤٢٦٤ تاريخ
٤/٣/٢٠٠٥ (التنظيم الإداري والمعالي
للهيئة المنظمة للاتصالات)،

بناء على المرسوم النافذ حكماً رقم ١
تاريخ ٨/٢/٢٠٠٧ (تعيين رئيس وأعضاء
الهيئة المنظمة للاتصالات)،

وحيث أن الهيئة المنظمة للاتصالات

الاتصالات لبيان «بمهامها التجارية» مقابل
خدمات الترابط والوصول.

١.٢ - لا تطبق أحكام البند ١.١ من
هذا الملحق (ب) إذا كان المرخص له
يقدم فقط خدمات إنترنت بين مركز تشغيل
شبكته وشبكة الإنترنت العالمية.

١.٣ - يتوجب تنصيب تقاسم العائدات في
المواجه الذي تحدده الهيئة بموجب أوامر
دفع خطية صادرة عنها إلى المرخص له.
تأخذ الهيئة بعين الاعتبار المراحل
الانتقالية بين التراخيص السابقة وهذا
الترخيص المؤقت أو أية تراخيص جديدة
لاحقاً، وذلك، بشكل يضمن أن يدفع
المرخص له عن جميع الفترات وألا ينفع
مرتين عن فترة زمنية معينة، مع
إمكانية اعتماد طرق احتساب ودفع على
أساس up كما تراه الهيئة
 المناسباً.

١.٤ - يتوجب على المرخص له أن
يدفع للهيئة بدل طلب ترخيص عن هذا
الترخيص المؤقت قيمته ٧,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.
(سبعة ملايين وخمسماية ألف ليرة
لبنانية) ويجب هذا الرسم مجدداً لدى أي
تجدد أو تجديد لهذا الترخيص طالما لم
تحدد الهيئة رسماً آخرأ.

١.٥ - يتوجب على المرخص له أن
يدفع للهيئة البدلات السنوية التي تحددها
الهيئة لقاء مراقبة التراخيص والنظر فيها
والإشراف عليها وتطبيقاتها وأسطول الهيئة
بمهامها وفقاً لقانون الاتصالات.